من نتائج. واوروبا الغربية تحاول عقد المؤتمر الدولي، حتى الآن، تحت سقف قرار البندقية لعام ١٩٨٠ الداعم للقرار ٢٤٢ وحق تقرير المصير فقط؛ والهدف من هذا ان يبقى الباب مفتوحاً لما هو أقل من دولة مستقلة؛ فتقرير المصير لا يؤدي، بالضرورة، الى استقلال، ويمكن ان يؤدي الى فدرالية وكونفدرالية، كما يمكن ان يعني الاستقلال، واحتمالاته مفتوحة. ولهذا رفضنا، في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قاعدة المؤتمر الدولي التي تتحدد بالقرار ٢٤٢ وحق تقرير المصير، كما رفضناها، لأنها تترك الباب مفتوحاً لـ «الخيار الاردني» والوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. وهذا، كله، يتعاكس مع ارادة شعبنا في الاستقلال ومع قرار اعلان دولة فلسطين المستقلة الذي تمّ في مجلسنا الوطني.

وندرك جيداً ان واشنطن، وبعض الدول الاوروبية الغربية، وليس كلها، لأن عدداً منها ترك الاحتمالات مفتوحة لتطوير موقفه باتجاه احقاق حق شعبنا في الدولة المستقلة، ومصر ودول عربية اخرى، كل هؤلاء يضغطون باتجاه تفكيك قرار المجلس الوطني وتجزئته، وكل باتجاه حلّه، ومحاولة الضغط على جناح في الحركة الوطنية الفلسطينية لتجزئة قرار المجلس الوطني وتهميش مضمونه باتجاهات لا تخدم وحدة القرار الذي يجمع بين حقوقنا الوطنية، وفق قرارات الامم المتحدة، وبين ارادة المجتمع الدولي. وهذا يشير بوضوح [الى] ان المعركة مفتوحة لحماية قرار المجلس الوطني، باعتباره وحدة متكاملة بعناصره الثلاثة.

• هل ان القرارات المتخذة من المجلس ستحدث تطوراً، برأيكم، في الموقف الاميركي تجاه منظمة التحرير ؟ وهل ستقرّب موعد انعقاد المؤتمر الدولي ؟

○ لن يقع التطور في الموقف الاميركي تحت ضغط قرارات مجلسنا الوطني بحلقاته الثلاث: الدولة، والحكومة، والبيان السياسي. وردود الفعل الاميركية، حتى الآن، لا تشير الى تفهم اميركي جاد لقرارات مجلسنا الوطني، بل تعتبر الادارة الاميركية ان القرارات غامضة وتطرح شروطها الثلاثة المعروفة. لكننا نلحظ ان العالم، بأجمعه، باستثناء الادارة الاميركية والطغمة الاسرائيلية الحاكمة، يبدي تفهماً واسعاً لخطوات مجلسنا الوطني، بل وتجاوباً عريضاً يتمثل بالاعترافات بدولة فلسطين الفتية وصولاً الى اقرار دول السوق الاوروبية المشتركة بأن قرارات مجلسنا الوطني فتحت، وتفتح، آفاقاً جديدة للحل الشامل في اطار المؤتمر الدولي الفعّال، تحت اشراف الامم المتحدة. وعلى اصحاب هذا التفهم الواسع أن يحشدوا قواهم ويشددوا ضغوطهم باتجاه الادارة الاميركية الجديدة، وعلى اسرائيل، حتى يتمّ تطوير الموقف الاميركي باتجاه عقد المؤتمر الدولي الفعال والحل الشامل، والتراجع عن خطط الحلول الثنائية والمنفردة؛ وكذلك يسلط المجتمع الدولي ضغوطه على الطغمة الحاكمة الاسرائيلية باتجاه نداء السلام الشامل القائم على العدل الذي دعت له قرارات مجلسنا الوطني.

نحن على ثقة بأن الانتفاضة، وقرارات مجلسنا الوطني من ثمارها وثمار نضالات ثورتنا على امتداد ٢٠ عاماً، تفعل اليوم فعلها، اكثر فأكثر. فالحشد العالمي الواسع بجانب دولة فلسطين الفتية والحل الشامل في اطار المؤتمر الدولي ؛ ويجري اليوم، اكثر فأكثر، محاصرة الموقف الاميركي، ويشتد حبل العزلة الخانقة على الموقف الاسرائيلي. وكل هذا سيعطي ثماره باتجاه ضرورة حل بؤرة الشرق الاوسط الاقليمية الجالسة على برميل البارود. وهذا لن يكون الاّ في اطار المؤتمر الدولي الفعال، كما قررته قمة الجزائر العربية، والارادة الدولية الواسعة، وقرارات المجلس الوطني الاخيرة.

لكن أضيف، دون ان يعني هذا وهماً، ان المؤتمر الدولي قد بات على الابواب. فهذه عملية نضالية تأخذ زمناً ليس بالقصير، وربما طويل، حتى يتم النزول عند حقوق شعبنا الوطنية. فالمؤتمر الدولي لن ينعقد على ارضية احادية الجانب، أي القرار ٢٤٢، والحقوق السياسية المشروعة التي تحمل كل اشكال الغموض، بل ككل مترابط يجمع بين حقوق شعبنا المحتلة في قرارات الامم المتحدة وبين قرارات مجلس الامن التي تمثل ارادة المجتمع الدولي لحل البؤرة الاقليمية المتوترة في الشرق الاوسط.

• لماذا تمّت اضافة القرار ٣٣٨ في صياغة الاساس السياسي لانعقاد المؤتمر الدولي ؟

○ هذه النقطة وردت من زاوية محددة، وهي ان القرار الرقم ٣٣٨ هو الذي بحث ميكانيزم عقد المؤتمر الدولي بصيغة مؤتمر جنيف، آنذاك، وبرعاية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، والدول الخمس دائمة العضوية. والدول العربية تربط بين قرار مجلس الامن ٢٤٢ وبين القرار ٣٣٨ باعتباره يعطي ميكانيزماً